

2025/06.

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015 مؤرخ في 15 سبتمبر 2015
والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار

❖ الفصل الأول:

تلغى أحكام الفصول 46 و47 و49 و52 و53 و54 من القانون عدد 36 لسنة 2015 مؤرخ
في 15 سبتمبر 2015 والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار، وتعوض بما يلي:

❖ الفصل 46 جديد:

يعاقب بخطية من 500 دينار إلى 5000 دينار:

- من أجل عدم إشهار الأسعار أو الإشهار المنقوص ومن أجل عدم تحرير أو رفض تسليم فاتورة للمستهلك أو تسليم فواتير غير قانونية ومن أجل عدم احترام شروط البيع بمنحة كما وقع بيانها على التوالي بالفصلين 29 و30 من هذا القانون.
- من أجل عدم تحرير أو رفض تسليم الفواتير أو تسليم فواتير غير قانونية أو عدم الاستظهار بسندات النقل بالنسبة للبضاعة المنقولة أو عدم تقديمها عند أول طلب، على معنى الفصل 33 من هذا القانون.
- ومن أجل عدم إعداد ومسك جدول الأسعار والشروط العامة للبيع أو الموافقة به كما وقع بيانها بالفصل 35 من هذا القانون.
- ويقوم وصل التسليم مقام الفاتورة، وإلى غاية الاستظهار بها في أجل معين، إذا تضمن البيانات المشار إليها بالفصل 33 من هذا القانون.

2025/06.

واردات عدد
00 فيزي 2025
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

❖ الفصل 47 جديد:

يعاقب من أجل رفض البيع أو البيع المشروط المنصوص عليها بالفصل 31 من هذا القانون بخطية من 1000 دينار إلى 10.000 دينار.
ويعاقب بالخطية نفسها من أجل عدم تنفيـع المستهلك بتخفيض الأسعار في الحالات المنصوص عليها بالفصل 32 من هذا القانون على ألا تقل الخطية عن المبلغ المنتفع به.

❖ الفصل 49 جديد:

يقطع النظر عن العقوبات المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل، يعاقب بالسجن من شهر إلى عام وبخطية من 10000 دينار إلى 100.000 دينار كل من:

1. رفع أو خفض بصفة وهمية أو حاول ذلك في سعر بيع منتج أو خدمات باستعمال أية وسيلة كانت أو قام بمزايدات قصد التأثير على المستوى الطبيعي للأسعار.
2. مسك مخزونات لغرض بيعها أو المضاربة فيها دون أن تتوفر فيه شروط ممارسة التجارة المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل.
3. قام بعمليات تجارية باعتماد وسائل ملتوية كتحرير فواتير غير مطابقة للواقع أو فواتير مجاملة.
4. مسك منتوجات لا تدخل في نطاق النشاط المهني المصرح به.
5. قام بمسك أو استعمال أو ترويج منتوجات مجهولة المصدر المنصوص عليها بالفقرة 4 من الفصل 37 من هذا القانون.
6. إخفاء بضاعة أسعارها حرة لم يزود بها حرفاءه أو مغازاته أو فضاءات العرض للعموم.
7. وتحجز المنتوجات والبضائع والمواد موضوع المخالفة طبقا للإجراءات المشار إليها بالفصل 56 من هذا القانون.

❖ الفصل 52 جديد:

بقطع النظر عن العقوبات المنصوص عليها بالقسم الأول من هذا الباب يعاقب من أجل الترفيع غير القانوني في الأسعار ومن أجل تطبيق أسعار غير قانونية كما وقع بيانها على التوالي بالفصول 39 و40 و41 من هذا القانون، وكذلك من أجل التحريض على تطبيق أسعار تختلف عن الأسعار المحددة أو ضبطها من قبل أشخاص غير مؤهلين، بالسجن من شهر إلى ستة أشهر وبخطية من 3000 دينار إلى 50.000 دينار .
ويعاقب من أجل الإخلال بتراتب الدعم كما وقع بيانها بالفصل 42 من هذا القانون بالسجن من شهر إلى عام وبخطية من 20000 دينار إلى 500.000 دينار

❖ الفصل 53 جديد:

يعاقب بخطية من 2000 دينار إلى 20.000 دينار كل مرتكب للمخالفات التالية:
- رفض تقديم الوثائق المشار إليها بالفصل 41 من هذا القانون أو إخفاؤها.
- تقديم معلومات غير صحيحة أو ناقصة تدعم طلب ضبط أسعار المنتوجات والخدمات المشار إليها بالفصل 3 من هذا القانون.

❖ الفصل 54 جديد:

بقطع النظر عن العقوبات المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل يعاقب بالسجن من 3 أشهر إلى سنة و بخطية من 5000 دينار إلى 500.000 دينار كل من تحايل أو حاول التحايل بغرض تحقيق أرباح غير مشروعة بواسطة الترفيع في الأسعار أو تطبيقها على وجه غير قانوني.

ويعتبر تحايلا بمفهوم هذا الفصل:

- تدليس الحسابات،
- إخفاء وثائق محاسبية أو مسك محاسبية خفية،
- إعداد فواتير مزورة،
- دفع أو قبض بطريقة خفية لفوارق القيمة أثناء المبادلات.

2025/06 .

شرح أسباب مقترح تنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015
والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار .

امام ضعف العقوبات الماليّة في بعض فصول هذا القانون حيث تبلغ أحيانا الى 50 دينار
وأمام غياب العقوبات السالبة للحرية لبعض الجرائم المرتكبة في حقّ المواطن والدولة
تمادى بعض التجار ومسدي الخدمات في نهب جيب المواطن والتحايل على الدولة بتقديم
حسابات مغلوبة ومدلسة وبفواتير غير سليمة للتهرب من واجبه الضريبي مما يضرّ
بالمالية العمومية وبالتالي بالصالح العام .

لذا ارتأينا نحن نواب الشعب التونسي والمسؤولين تشريعيا على حمايته وحماية مصالح
الدولة المبادرة بتقديم مقترح تنقيح بعض أحكام القانون المذكور أعلاه والمتمثلة في الفصول
46 و 47 و 49 و 52 و 53 و 54 بالترفيغ في الخطايا المالية لتكون مواكبة لنسبة التضخم
من ناحية ومثلانمة مع الأرباح المحققة من الجرائم المقترفة .
كما ارتأينا الجمع بين الخطايا المالية والعقوبات السالبة للحرية لتكون أحكام هذا القانون
رادعة فعلا لمن يضرّ بالمقدرة الشرائية للمواطن التونسي وبموارد الدولة الجبائية .

2025/06 .

واردات عدد
06 فيفري 2025
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

2025/06

واردات عدد

06 فيزي 2025

مجلس نواب الشعب
مكتب ضبط المركزي

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب



قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015

والمعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار

الإمضاء	الاسم واللقب	ع/ر
	هشام حنا	1
	محمد العامري	2
	لميركا الوائلي	3
	آمان المودب	4
	ابراهيم صينة	5
	ألقة البرواني	6
	ملاي الكموي	7
	فوزيا دحاس	8
	محمد بن حسن	9
	ريم الصعير	10
	آلاء الدولتي	11
	ماريو بوتر الجعزي	12
	عادي العسايي ليلك	13
	سنياء بن البرودي	14
	ممن المرزوقي	15
	ياسر قوراني	16

2025/06

2025/06 .



قائمة إمضاءات السادة النواب حول
مقترح قانون يتعلق بالمؤسسات التربوية الخاصة

الإمضاء	الإسم واللقب	ع/ر
	مزاكين الكايت	17
	نزار الهويو	18
	لطفى الهمامي	19
	ماديس الحجاجي	20
		21
		22
		23
		24
		25
		26
		27
		28
		29
		30
		31
		32

2025/06 .

2025/06 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في،.../.../...
2025/06/04

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، هينام حدي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015 والمتعلق باعادة تنظيم المنافسة والأسعار	عنوان مقترح القانون
فصلان	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/06 .

بلادو في 04/01/2025.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

.....
كسعود العاصمي

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015 والمتعلق باعادة تنظيم المنافسة والأسعار	عنوان مقترح القانون
فصلان	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/06

بلدو في/...../.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015 والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار	عنوان مقترح القانون
فصلان	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/06 .

بلدو في... 04/04/2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، أحمد المودب
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015 والمتعلق باعادة تنظيم المنافسة والأسعار	عنوان مقترح القانون
فصلان	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء


2025/06 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

بلدو في 2025 / 06 / 06

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015 والمتعلق باعادة تنظيم المنافسة والأسعار	عنوان مقترح القانون
فصلان	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/06 .

بلدو في 03... 02... 2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، الفه المرواني

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015 والمتعلق باعادة تنظيم المنافسة والأسعار	عنوان مقترح القانون
فصلان	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/06

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

بلدو في (03) (04) 2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، صبيح الكهر
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015 والمتعلق باعادة تنظيم المنافسة والأسعار	عنوان مقترح القانون
فصلان	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/06 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 03/02/2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، فوزي مأماس
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015 والمتعلق باعادة تنظيم المنافسة والأسعار	عنوان مقترح القانون
فصلان	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/06 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

بلادو في 03 / 02 / 2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، صالح بن السبيح
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015 والمتعلق باعادة تنظيم المنافسة والأسعار	عنوان مقترح القانون
فصلان	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/06 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

بلدو في، 2025/06/03

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015 والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار	عنوان مقترح القانون
فصلان	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/06 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

بلدو في /
.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015 والمتعلق باعادة تنظيم المنافسة والأسعار	عنوان مقترح القانون
فصلان	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/06 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 03/05/2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، جمال بو بوير الحسار
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015 والمتعلق باعادة تنظيم المنافسة والأسعار	عنوان مقترح القانون
فصلان	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/06 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

بلدو في/...../.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، السيد السيّد عياني
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015 والمتعلق باعادة تنظيم المنافسة والأسعار	عنوان مقترح القانون
فصلان	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/06 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

بلدو في 2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015 والمتعلق باعادة تنظيم المنافسة والأسعار	عنوان مقترح القانون
فصلان	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/06 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

بلدو في... 03/04/2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

الوزير المرزوقي

إني الممضي (تم) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015 والمتعلق باعادة تنظيم المنافسة والأسعار	عنوان مقترح القانون
فصلان	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء
الوزير المرزوقي

2025/06 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

بلدو في 04.02.2024

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، ياسر حوراني
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015 والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار	عنوان مقترح القانون
فصلان	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/06 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 04... في 04... في 04...

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015 والمتعلق باعادة تنظيم المنافسة والأسعار	عنوان مقترح القانون
فصلان	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/06 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

بلدو في 2025 / 06 / 20

تصريح

بتبني مقترح قانون

نزار الصيون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015 والمتعلق باعادة تنظيم المنافسة والأسعار	عنوان مقترح القانون
فصلان	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/06 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 06/02/2024

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، الرفاعي الهادي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصريح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015 والمتعلق باعادة تنظيم المنافسة والأسعار	عنوان مقترح القانون
فصلان	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/06

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

بلدو في/...../.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، أديب الحاج علي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 36 لسنة 2015 والمتعلق باعادة تنظيم المنافسة والأسعار	عنوان مقترح القانون
فصلان	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

أديب الحاج علي